أستراليا تضخ 38 مليار دولار إضافية لمواجهة كورونا

أعلنت أستراليا أمس الأحد خطة إنفاق بقيمة 66 مليار دولار أسترالي (38 مليار دولار) للحدّ من الأضرار الاقتصادية الناجمة عن وباء كورونا المستجدّ، في وقت طُلب من المواطنين إلغاء رحلاتهم الداخلية لمنع تفشي الفيروس.

وقال وزير الخزانة الأسترالي جوش فرايدنبرغ إن هذا المبلغ سيرفع قيمة مساعدات الحكومة والمصرف المركزي لدعم الاقتصاد، إلى 189 مليار دولار أسترالي (109.5 مليار دولار)، أي ما يوازي 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال «هذه اللحظات الاستثنائية تتطلب تدابير استثنائية ونحن نواجه تحدياً عالمياً لم نواجه مثله من قبل». وستحصل الشركات الصغيرة وغير الربحية على مبالغ تصل قيمتها إلى 100 ألف دولار أسترالي كما أن رواتب العاطلين عن العمل ستُضاعف لفترة موقتة وسيحصل المتقاعدون على مبلغ 750 دولاراً أسترالياً.

وسيتمكن العاملون الذين تراجع دخلهم ما لا يقلّ عن 20 بالمئة بسبب تفشي الوباء، من الوصول إلى تعويضاتهم في وقت مبكر، وسيُسمح للذين يواجهون صعوبات بأن يسحبوا من تعويضاتهم مبلغاً يصل إلى 20 ألف دولار.

تقنين عمليات الشراء وفحص المتسوقين

«اتحاد التعاونيات»: آلية جديدة لتنظيم دخول الأفراد إلى الأسواق المركزية

أعلن اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية آلية جديدة لتنظيم دخول الافراد إلى الأسواق المركزية وأفرع الجمعيات وذلك ضمن الإجراءات الاحترازية المتخذة للحيلولة دون انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وقال رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية مشعل السيار في تصريح صحفي إن سيتم احتساب عدد الأفراد الزائرين يوميا مع مراعاة ألا يزيد عدد الأشخاص المتواجدين داخل السوق المركزي ال50 شخصا في المرة الواحدة وداخل الأفرع المستثمرة وغير المستثمرة خمسة أشخاص.

وأضاف السيار أنه تم تجهيز ممرات خارج مقار الجمعيات لترتيب عملية دخول الأفراد إلى السوق المركزي والأفرع مع الالتزام بترك مسافة لا تقل عن متر واحد بين كل شخص وآخر.

وأوضح أنه سيتم تقنين عملية الشراء ومنع شراء السلع الأساسية بكميات تفوق المستوى العادي مشيرا إلى تجهيز قاعدة بيانات لكي يتم تسجيل رواد الأسواق المركزية بها عند دخولهم.

ولفت إلى أنه إجراء فحص سريع للكشف عن درجة حرارة زوار الجمعيات على أن يتم منع من يتجاوز معدل حراراته ال37 يتم تحويله إلى أقرب مستوصف. وافاد انه سيتم الاستعانة بالمتطوعين من أهالي المنطقة للمساعدة في تنظيم عملية لافتا إلى أن إدارة أفرع التموين و المخازن التابعة للجمعيات تدار من قبل الكوادر الوطنية وموظفي الجمعية أو المتطوعين.

وشدد على ضرورة التعاون والمساهمة في تطبيق القرارات تحقيقا للمصلحة العامة. يذكر أن اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تأسس عام 1971 مشكلا بداية العمل الجماعي في قطاع التعاون الاستهلاكي في البلاد وقيادته والدفاع عن مصالح الجمعيات الأعضاء.

سوقا الكويت وسلطنة عمان مغلقتان

تراجع جماعي للأسهم الخليجية.. واللون الأحمر سيد الموقف

تراجعت أسواق الأسهم في الخليج أمس الأحد، تحت ضغط معظمه من البنوك، في ظل تدهور التوقعات الاقتصادية للمنطقة في مواجهة تفشي فيروس كورونا. وأصاب الوباء العالمي أكثر من 274 ألفا و800 شخص، وأودى بحياة 11 ألفا و389.

وفي دبي، تراجع المؤشر 2 بالمئة مع هبوط أكبر بنوك الإمارة: بنك الإمارات دبي الوطني 4.9 بالمئة، وانخفاض سهم إعمار العقارية القيادي 3.1 بالمئة

مؤشر أبوظبي

ونزل مؤشر أبوظبي 2.9 بالمئة ، تحت وطأة هبوط سهم أكبر بنوك البلاد، بنك أبوظبي الأول 3.7 بالمئة ، وانخفاض سهم اتصالات 4.1 بالمئة.

وكانت وزارة الصحة الإماراتية، أعلنت الجمعة، أول حالتي وفاة بسبب الفيروس، وفقا لوكالة أنباء الإمارات الرسمية، مضيفة أن كلتا الحالتين كانت تعاني من أمراض بالفعل.

حزمة تحفير

ويقول البنك المركزي إنه يعتزم دعم البنوك والشركات في البلاد بحزمة تحفيز حجمها 100 مليار درهم (27 مليار دولار).

سهم أرامكو

وتراجع المؤشر السعودي 0.9 بالمئة. ونزل سهم عملاق النفط أرامكو السعودية 1 بالمئة ، في حين فقد سهم شركة البتروكيماويات لشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) 1.5 بالمئة.

أسعار النفط

وفقدت أسعار النفط أكثر من نصف قيمتها في الأسبوعين الأخيرين، متأثرة بتدهور الطلب جراء فيروس كورونا وحرب أسعار بين السعودية وروسيا. والخام الأميركي متداول حاليا بأقل من 23 دولارا للبرميل. علقت السعودية، التي أعلنت حزمة دعم اقتصادي حجمها 31.93 مليار دولار، جميع الرحلات الجوية الداخلية وحركة الحافلات وسيارات الأجرة والقطارات 14 يوما من أمس السبت.

وهبط مؤشر قطر 0.2 بالمئة، مع انخفاض أسهم بنك قطر الوطني 1.2 بالمئة ، والبنك التجاري القطري 0.7 بالمئة.

ورصدت قطر 481 حالة إصابة بالفيروس، وقالت يوم السبت إنها ستنشر دوريات وتقيم نقاط تفتيش بعد تطبيق حظر على التجمعات لاحتواء انتشار فيروس كورونا. وأسواق الكويت وسلطنة عمان مغلقة في عطلة عامة اليوم.

«التجارة» تغلق 4 محلات تجارية مخالفة وتعيد فتح 5 أخرى

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إغلاقها أربعة محلات تجارية لم تلتزم بالقانون وقرارات الوزارة المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية بمواجهة انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) فيما أعادت فتح خمسة محلات أخرى التزمت بإزالة المخالفات وتعهدت بعدم تكرارها.

وقالت (التجارة) في بيان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) اليوم الأحد إنها استقبلت أمس السبت 416 شكوى عبر الخط الساخن 135 في حين قامت فرق الطوارئ بالتدقيق والتفتيش على 409 صيدليات ومحلات تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها بالنظم والمعايير.

وذكرت أن الفرق التفتيشية حررت 58 محضر ضبط على عدد من المحلات التجارية المخالفة وضبطت تسعة أطنان من الأعلاف المدعومة يتم بيعها ورصدت أسعار 126 جمعية تعاونية وأسواقا مركزية وملاحم.

ولفتت إلى أنها راقبت 22 فرع تموين لمتابعة تسهيل عملية البيع ومراقبة ستة مخابز تابعة لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية للوقوف على سير العمل بها وتسهيل البيع. وشددت وزارة التجارة والصناعة على ضرورة الالتزام بالقانون لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي وأن فرقها التفتيشية ستكون بالمرصاد لكل من تسوء له نفسه استغلال هذا الظرف.

بنوك إماراتية تساند عملاءها لمواجهة تداعيات كورونا

كشف القطاع المصرفي في دبي عن مبادرة تشمل جملة من الإجراءات والتدابير والمميزات الممنوحة لعملائه في الفترة الراهنة، بهدف التخفيف من الضغوطات الاقتصادية التي تسبب فيها انتشار فيروس كورونا المستجد في مناطق مختلفة من العالم.

ويشارك في هذه المبادرة التي تغطي الفترة من 1 أبريل وحتى 30 يونيو 2020، والرامية إلى تأكيد الدعم الكامل للمستفيدين من خدمات القطاع المصرفي في الإمارات، بنوك رئيسية في دبي، هي مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق، وبنك دبي التجاري، التي يبلغ إجمالي الودائع لديها 693 مليار درهم، فيما يصل حجم القروض المقدمة من خلالها إلى 639 مليار درهم.

تضمنت الإجراءات التي شملتها المبادرة بالنسبة للأفراد، السماح للعملاء الحاصلين على قروض التجزئة وطلب منهم أرباب العمل أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر، بالحصول على فترة سماح تصل إلى 3 أشهر يتوقفون فيها عن سداد الأقساط المستحقة عليهم بدون دفع أي فوائد أو رسوم.

كما منحت المبادرة جميع مشتري المنازل لأول مرة فرصة الاستفادة من زيادة قدرها 5 بالمئة في نسبة التمويل إلى القيمة، والاسترداد الكامل لرسوم معالجة الطلب، مما سيجعل ملكية العقارات أكثر قابلية للتحقيق بشكل ملحوظ.

وتشمل التسهيلات الممنوحة من البنوك المشاركة لعملائهم الذين قد يحتاجون إلى إلغاء حجوزات السفر الخاصة بهم، التي تم إجراؤها عبر بطاقات الائتمان والخصم الخاصة بهم، استرداد رسوم المعاملات بالعملات الأجنبية التي فرضها البنك، كما تتيح المبادرة للعملاء الأفراد استرداد الرسوم على عمليات السحب النقدي التي تتم باستخدام بطاقات الخصم على جميع أجهزة الصراف الآلي حتى غير التابعة منها لبنك المتعامل في جميع أنحاء الدولة.

ويمكن لعملاء بطاقات الائتمان الاستفادة من برامج تقسيط الدفعات المستحقة والعائدة للأقساط المدرسية ومشتريات المواد الغذائية، دون دفع أي فوائد أو رسوم عمليات، وذلك لمدة تصل إلى 6 أشهر.

وبالنسبة لقطاع الأعمال، تشمل أوجه التيسير التي شملتها المبادرة تخفيض الحد الأدنى للرصيد الشهري المطلوب لحساب الأعمال إلى 10 آلاف درهم، علاوة على الإعفاء من رسوم الحد الأدنى للرصيد لحساب الأعمال لمدة 3 أشهر، في حين أتاحت المبادرة كذلك إمكانية تأجيل سداد الأقساط لمدة 3 أشهر بناء على طلب العملاء الحاصلين على تسهيلات تمويل الأعمال.

ولعملاء الخدمات المصرفية للشركات، فقد تقرر أن تكون الأولوية في منح التدابير الداعمة للقطاعات الرئيسية التي تساهم في اقتصاد الدولة، من الأكثر تضررا بسبب الوضع الراهن، بما في ذلك مؤسسات الرعاية الصحية والطيران والضيافة والتجزئة وإدارة الفعاليات والسلع الاستهلاكية والتعليم، من خلال تزويدهم بخيار إعادة جدولة الدفعات وتأجيل سداد الأقساط أو خفض قيمة الدفعات عندما تقتضي الحاجة.

وحثت البنوك العملاء من الشركات الأكثر تضررا بسبب هذا الوضع العالمي الاستثنائي، على التواصل مع مديري علاقاتهم المصرفية، للتوصل إلى أفضل الحلول الداعمة لهم في إطار أوجه التيسير المتاحة.

تأجيل تحصيل الجمارك السعودية تحفيزاً للقطاع الخاص

أجلت الجمارك السعودية تحصيل الرسوم الجمركية من عملائها المستوردين لمدة (30) يومًا وذلك ابتداءً من أمس الأحد 22 مارس 2020، وقد تزيد مدة التأجيل عن (30) يومًا للأنشطة الأكثر تأثرًا وتصل مدة هذه المبادرة إلى ثلاثة أشهر، وذلك في إطار الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة لتخفيف الأثر المالي والاقتصادي على القطاع الخاص بسبب الإجراءات المتخذة لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

وبينت الجمارك أنه سيكون بوسع المستوردون الاستفادة من هذا الدعم من خلال تقديم ضمانات بنكية لحين سداد الرسوم المستحقة بعد 30 يومًا من عملية الفسح، حيث ستوفر هذه المبادرة سيولة للشركات تُمكّنهم من الاستفادة من مبالغ الرسوم خلال فترة التأجيل، مضيفة أن هناك أكثر من (51) ألف شركة مستوردة في بياناتها لعام 2019م يُمكّن لها الاستفادة من هذا الدعم، بحسب وكالة الأنباء السعودية.

من جانب آخر أوضحت الجمارك السعُودية أن منافذها البرية والجوية والبحرية تواصل عملها وذلك بإنهاء الإجراءات الجمركية للشحنات الواردة وضمان استمرارية تدفقها، الأمر الذي يُسهم في توفير جميع أنواع السلع للمستهلكين.

«فيتش»: سيناريو جديد للنمو العالمي والنفط بفعل «كورونا»

وضعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني سيناريو جديدا لنمو الاقتصاد العالمي وأسعار النفط في 2020 مع اتساع دائرة التبعات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على العالم. وقالت الوكالة في تقرير إن أزمة فيروس كورونا «تسحق» النمو العالمي، وأن الاقتصاد انزلق بصورة فعلية إلى منطقة الركود. وخفضت الوكالة من توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي بمقدار النصف لنحو 1.3% من توقعات سابقة في ديسمبر الماضي بلغت 2.5%. ويمثل التخفيض الجديد محو نحو 850 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام 2020.

وتابع التقرير أنه «من الممكن أن نرى بكل بساطة أن النمو العالمي سيتراجع العام الجاري إذا ما استمرت إجراءات الإغلاق الاحترازية لمنع تفشي الفيروس... مع الوضع في الاعتبار أن كافة حزم الإنقاذ التي تم الإعلان عنها ينبغي أن تدعم وتيرة النمو خلال النصف الثاني من العام في حالة تراجعت حدة تفشي الفيروس». وتوقع التقرير انكماش الاقتصاد الصيني بالربع الأول من العام الجاري بنحو 5% على أساس فصلي مقارنة مع الربع الأخير من العام الماضي و1% على أساس سنوي.

وفي 2020 بأكملها توقع التقرير أن ينمو الاقتصاد الصيني بنحو 3.7%. وفي إيطاليا وإسبانيا، بؤرتا تفشي الفيروس في أوروبا، توقع التقرير أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي العام الجاري بنسبة تبلغ 2% و1% على التوالي.

وخفضت فيتش أيضا من توقعاتها لأسعار النفط مع توقعات بأن يبلغ سعر خام برنت العام الجاري 41 دولارا للبرميل من توقعات سابقة في ديسمبر الماضي بلغت 62.5% دولار للبرميل. وتوقع الوكالة أن يرتفع سعر النفط العام المقبل إلى مستويات 48 دولارا للبرميل.

وزير الخزانة التركي: لا مخاطر على اقتصادنا في الفترة الحالية

أعرب وزير الخزانة والمالية التركي، براءت ألبيرق، عن توقعاته بعدم حدوث مخاطر على الاقتصاد التركي في الفترة الحالية. وقال ألبيرق «لا أتوقع حدوث مخاطر على اقتصادنا في الفترة الحالية».

وأكد عدم وجود مخاطر في الميزانية في الوقت الحالي، مشيرا أن اقتصاد بلاده الأكثر إيجابية مقارنة بالاقتصادات الأخرى، في هذه المرحلة العصيبة.

وحول الحزمة الجديدة التي أعلن عنها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بخصوص التدابير لمواجهة فيروس كورونا، أوضح أنه سيتم تقديم فرص في السيولة لأصحاب المحلات التجارية وخاصة من البنوك الحكومية. وأضاف أنه لاتوجد مشكلات فيما يتعلق بالسيولة والحصول على تمويل.